

Distr.: General
17 June 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أبلغكم بالتعويق المستمر للجهود الرامية إلى إحياء عملية السلام في الشرق الوسط وبتدهور الوضع نتيجة لاتباع إسرائيل بلا هوادة سياسات غير مشروعة ومدمرة ضد الشعب الفلسطيني وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية. والأمر الذي يترتب عليه أثر جسيم في هذا الصدد هو حملة الاستيطان غير المشروع التي تواصل بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تفرض عنوة واقعا فيما يتعلق بأرض دولة فلسطين، بما فيها القدس الشرقية، وذلك بنيتة متعمدة هي تغيير الطابع الديموغرافي والوضع المادي على الأرض من أجل الحكم مسبقا على الحل النهائي للتراع.

وهذه الحملة غير القانونية - التي تنطوي، في جملة أمور، على الاستيطان وتشديد حدران، ومصادرة الأراضي، وتدمير المنازل، وتشريد مزيد من المدنيين الفلسطينيين، واستغلال الموارد الطبيعية، فضلا عن التغاضي السافر عن الخروج على القانون والترويع من جانب المستوطنين الإسرائيليين الذين نقلتهم بطريقة غير قانونية ودعمها لهم - مستمرة بلا كايح، حتى أثناء هذه الفترة التي تشهد عملا دوليا مكثفا سعيا إلى السلام. وبذلك،



تواصل إسرائيل فرض شروط مادية على استئناف مفاوضات سلام مباشرة، وفرض عقبات أمام تلك المفاوضات.

بل وفي حقيقة الأمر، مع أن إسرائيل تعلن استعدادها للعودة إلى المفاوضات "في أي وقت"، فإن هناك شرطا واضحا في هذا الصدد. فهذا الاستعداد يستند أساسا إلى شرط أن يكون بإمكانها في الوقت نفسه أن تواصل أنشطتها الاستيطانية في جميع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حرقا للقانون الدولي وتعارضاً تاماً مع أهداف المفاوضات. وفي غمرة كل أعمال التشويه وصرف الاهتمام، علينا هنا أن نتذكر أن تلك الأهداف هي تحقيق سلام وأمن دائمين على أساس الحل القائم على وجود دولتين وذلك بوضع نهاية حاسمة للاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وبجسم جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي، بما في ذلك إيجاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين يستند إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وجميع أعمال إسرائيل لا تتسق مع هذه الأهداف التي كان يجب أن تتحقق منذ أمد طويل، ولا تفضي إلى تهيئة البيئة المناسبة لتحقيقها.

وأوجه انتباهكم في هذا الصدد إلى تقرير صدر مؤخرا عن منظمة إسرائيلية ترصد أنشطة الاستيطان، هي منظمة "السلام الآن"، يكشف عن حدوث زيادة هائلة بنسبة تجاوزت ٣٥٠ في المائة في بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٣، مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٢. وهذه الحقيقة وحدها تبين بجلاء نوايا إسرائيل الحقيقية إزاء عملية السلام بوجه عام وحقوق الشعب الفلسطيني بوجه خاص، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية. فإسرائيل ترسخ بشكل سافر قبضتها على الأرض وسيطرتها على الشعب الفلسطيني بدلا من أن تعمل على إنهاء احتلالها العسكري الذي دام ٤٦ عاما حتى الآن.

وتكشف تقارير حديثة العهد أن الحكومة الإسرائيلية تمضي قدما في وضع خطط لبناء مئات من الوحدات الاستيطانية الجديدة في الفترة الحالية. وهذا يتضمن قرارا أصدرته المحكمة العليا الإسرائيلية في ٥ حزيران/يونيه ويقضي بالسماح ببناء ٧٠٠ وحدة في المستوطنة غير القانونية "عالية زهاف". وفي ٦ حزيران/يونيه، كشف الستار أيضا عن الموافقة على خطط لبناء تقاطع طرق سريعة جديدة بهدف ربط المستوطنات غير القانونية الموجودة في القدس الشرقية المحتلة بمستوطنة "معالي أدوميم" غير القانونية الموجودة في وسط المنطقة. وموقع هذا التقاطع هو المنطقة "E1" ومن شأنه أن ييسر محاولات إسرائيل استعمار تلك المنطقة. وبعد ذلك، في ١٢ حزيران/يونيه، ظهرت أنباء تفيد بوجود خطط تمضي قدما لبناء ٥٣٨ وحدة في مستوطنة "إيتامار"، غير القانونية، وهي مستوطنة معزولة بالقرب من

نابلس، بحيث يزيد بذلك حجم المستوطنة بمقدار خمسة أمثال، فضلا عن بناء ٥٥٠ وحدة في مستوطنة "بروتشين" غير القانونية، التي بدأت على شكل ما يسمى "بؤرة إمامية".

ومما يزيد الوضع تفاقمًا تلك التصريحات الاستفزازية التي تصدر عن مسؤولين إسرائيليين، من بينهم نائب وزير الدفاع، الذي ذكر في تعليقات إعلامية نُشرت مؤخرا أنه "لن تكون هناك أبدا دولة فلسطينية" واقترح أن يكون الأردن بديلا. ونحن نشجب ونرفض جميع هذه الاستفزازات، بما فيها تلك التي يرتكبها يوميا المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون، والأعمال الإسرائيلية غير القانونية، التي تكذب التزام إسرائيل المعلن بالحل القائم على وجود دولتين، والتي تكشف بدلا من ذلك الطبيعة والنوايا الحقيقية للحكومة الحالية، وتقوض جهود السلام الجادة التي يبذلها جون كيري وزير خارجية الولايات المتحدة ويذلها الشركاء الإقليميون والدوليون.

وعلى العكس من ذلك، لا جدال في التزام القيادة الفلسطينية بسلام عادل ودائم وشامل يمكن في ظلّه لدولة فلسطين وإسرائيل العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس الحدود التي كانت قائمة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. ومن ثم فإننا نكرر نداءنا إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يتصرف على وجه عاجل للتمسك بالقانون، وصون حقوق الشعب الفلسطيني، وإنقاذ آمال السلام الخائبة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يرفض بثبات ذرائع إسرائيل الجوفاء الهجومية وأن يكون حازما في المطالبة بوقف جميع الممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويجب أن يشمل هذا وضع نهاية لحملة الاستيطان، التي تؤدي إلى الاضمحلال الشديد لإمكانية الحل القائم على وجود دولتين إلى نسف الآمال في استئناف مفاوضات سلام مجدية من أجل وضع نهاية لهذا النزاع المأساوي. واستمرار التغاضي عن أنشطة الاستيطان، بصرف النظر عن مظاهرها، معناه السماح بسحق القانون الدولي وتدمير الحل القائم على وجود دولتين، مع ما يترتب على ذلك من عواقب بعيدة المدى لآفاق السلام الفلسطيني - الإسرائيلي وللمنطقة ومجتمعنا العالمي.

وهذه الرسالة تمثل متابعة لرسائلنا السابقة البالغ عددها ٤٦٧ رسالة بخصوص الأزمة المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣ (A/ES-10/595-S/2013/328)، تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل جرائم الحرب هذه،

وأعمال إرهاب الدولة، والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني،
ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتنا اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوزيع نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق دورة
الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) فداء عبد الهادي ناصر

القائمة بالأعمال بالنيابة